دولة الامارات العربية المتحدة تحتفل بالعيد الوطني الخامس والثلاثين

صنعاء / إعداد / رمزى الحزمى

تحتفل دولة الإمارات العربية المتحدة في الثاني من ديسمبر من كل عام باليوم الوطني الخامس والثلاثين، ويأتي احتفال دولة الامارات العربية المتحدة هذا العام وقد ترسخت المسيرة الاتحادية وعم خيرها أرجاء البلاد، وحققت منجزات تنموية شملت مختلف نواحي الحياة وتبوأت دولة الإمارات، بما انتهجته من سياسات حكومة متوازنة على الصعيد الخارجي، وبما أنجزته من نهضة وتقدم على الصعيد الوطني، مكانة مرموقة بين الدول والأمم.

ويعد النظام الاتحادي الذي تقوم عليه دولة الإمارات العربية المتحدة أول نموذج وحدودي عربي ترسخت مسيرته على مدى ٣٥ عاماً، وجمع بين إمارات هي ابوظبي ، ودبي ، والشارقة، ورأس الخيمة ، و الفجيرة ، و عجمان ، وأم القيوين.

وقد أشاد صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس الدولة في كلمته في الأول من ديسمبر ٢٠٠٥م بجهود مؤسس دولة الإمارات المغفور له الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، والذين رحلوا من بناة الاتحاد طيب الله ثراهم الذين أسهموا بوضع لبنات هذا البناء الراسخ.

قال سموه إن هذا الاتحاد الذي نعيشه اليوم واقعاً حضارياً وسياسياً واجتماعياً واقتصادياً، ما كان هبه او منحة وما كان منالة سهلاً يسيراً، لقد جاء ثمرة غرس طيب لآباء مؤسسين حملوا الفكرة في القلوب أملاً وتدبروها جهداً ورعاية حتى صارت واقعاً حيا معاشا، أسهموا بتفان في ترسيخ دعائم هذه الدولة وارسوا نظاما يستند إلى حكم القانون وسيادته، وانشئوا منظومة حكومية اتحادية قادرة على التطور ومواكبة متطلبات العصر ومقتضياته حكم القانون وسيادته، وانشاوا مسيرتنا الاتحادية وزيادة تماسكنا الوطني والاستمرار في نهج التنمية المستدامة يتطلب تعزيز التعاون الخلاق القائم حاليا بين أجهزة السلطتين الاتحادية والمحلية نحو مزيد من التنسيق المثمر بما يحقق الصالح العام، في إطار من الثقة المتبادلة والتعاون الوثيق كما يتطلب من كل المؤسسات الاتحادية القيام بالدور الوطني المناط بها في التصدي للتحديات ومواجهة المشكلات والهموم الوطنية الملحة بكل المسؤولية والثقافية

انتخابات المجلس الوطني الاتحادي

واعلن صاحب السمو رئيس ادولة الامارات ، في خطابه التاريخي المهم في ذكرى العيد الوطني الرابع والثلاثين، وهو الخطاب الذي اجمع المجلس الأعلى للاتحاد ومجلس الوزراء على اعتباره خطة وطنية شاملة ووثيقة عمل للمرحلة المقبلة // ان المرحلة القادمة من مسيرتنا، وما تشهده المنطقة من تحولات وإصلاحات تتطلب تفعيلا لدور المجلس الوطني الاتحادي القادمة وتمكينة ليكون سلطة مساندة ومرشدة وداعمة للمؤسسة التنفيذية وسنعمل على إن يكون مجلسا أكبر قدرة وفاعلية والتصاقا بقضايا الوطن وهموم المواطنين تترسخ من خلاله قيم المشاركة الحقة ونهج الشورى من خلال مسار متدرج منتظم// وأعلن سموه ..// قررنا بدء تفعيل دور المجلس الوطني عبر انتخاب نصف اعضائه من خلال مجالس لكل إمارة وتعيين النصف الآخر بادئين مسيرة تكلل بمزيد من المشاركة والتفاعل من ابناء الوطن مؤكدا إن هذه الخطوة ستتبعها إن شاء الله خطوات عديدة نحو مزيد من الإصلاح وتعزيز مشاركة المواطنين في العمل بهدف ضمان تعزيز وإستكمال مسيرة التنمية المتوازنة والشاملة التي حققتها دولة الإمارات على مدى العقود الماضية وتكلل بإجراء انتخابات مباشرة//

وقال إننا سنتقدم إلى المجلس الوطني الاتحادي في دورته القادمة باقتراح إجراء تعديلات على د ستور دولة الامارات العربية المتحدة تستهدف تفعيل دور المجلس وتعزيز صلاحياته لمواكبة متطلبات المرحلة القادمة وكذلك زيادة عدد أعضائة بما يتناسب وزيادة عدد مواطني الدولة، كما أننا سنقترح زيادة فترة عمل المجلس القادمة على أن يتولى المجلس اتخاذ الاجراءات الدستورية اللازمة للتحضير لإجراء انتخابات مباشرة وأكد أنه يتطلع إلى مزيد من الخطوات الإصلاحية على الصعيد الوطني في مختلف المجالات وعلى كافة مستويات السلطة.

واضاف بالقول إن قرار البدء بهذه الاصلاحات يأتي انطلاقا من إيمان قيادة دولة الامارات الاصيل بأهمية تحقيق مشاركة أوسع وأكثر فاعلية من ابناء الوطن جميعا رجالا ونساء في عملية البناء والتنمية لترسيخ المكاسب والإنجازات التي حققتها الدولة

واصدر صاحب السمو رئيس الدولة في ١٥ أغسطس ٢٠٠٦م قراراً بتشكيل اللجنة الوطنية للإنتخابات، والتي انتهت بعد سلسلة من الاجتماعات من وضع خطط وإجراءات وبرامج تنظيم الانتخابات واعتمدت قوائم الهيئات الانتخابية والجدول الزمني لمختلف فعاليات الانتخابات التي تنطلق في ١٩ نوفمبر، وتنتهي في ٢٠ ديسمبر ٢٠٠٦م

استراتيجيات الحكومة

و تتشرف دولة الإمارات العربية المتحدة بإنجاز هذه الخطوة المهمة، التي تهدف إلى توسيع المشاركة الشعبية في التنمية والبناء واتخاذ القرار، مرحلة جديدة من العمل الوطني يترسخ فيها النظام السياسي ويتعزز دور المؤسسات الانتخابية.

وقد أقرت الحكومة الجديدة، التي تم تشكيلها في ٩ فبراير ٢٠٠٦م برئاسة صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي استراتيجية شاملة للعمل التنفيذي في المرحلة المقبلة في خطوة تستهدف وضع السياسات والاثبات الكفيلة بتعزيز الاداء الحكومي والارتقاء به إلى المستويات العالمية وقال صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم إن هذه الاستراتيجية تأتي ضمن ثورة التحديث الحضاري الشامل التي نتوق ونعمل من اجل تنفيذها وانجاحها في مختلف القطاعات الحكومية لتحسين وتفعيل ادائها ورفع مستوى الكوادر البشرية بما يتناسب ومتطلبات الحياة العصرية التي يعيشها مجتمعنا بكل مفرداتها في ظل برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية وعبرها التي تنفذ في مختلف مناطق الدولة.

وستغطي الاستراتيجية العامة للحكومة موضوعات مختارة ضمن القطاعات الرئيسية التي تمثل اولوية على المستوى الاتحادي بما في ذلك التنمية الاجتماعية التي ستركز على الرعاية الصحية والتعليم وتنمية الموارد البشرية والتركيبة السكانية والرفاء الاجتماعي، بما في ذلك برامج الرعاية الاجتماعية والأنشطة الثقافية والرياضية في حين سيركز قطاع التنمية الاقتصادية على تطوير السياسات الاقتصادية وتعزيز القدرات التنافسية أما في قطاع البيئية التحدثية فسيتم العمل على تطوير السياسة الاتحادية الخاصة بتطوير المبنى التحتية من مرافق وطرق ومياه وكهرباء إلى جانب تعزيز السياسات البيئية وحماية الموارد الطبيعية والمياه.

المجلس الوزاري للخدمات

وشكلت الحكومة، في إطار اهتمامها بالارتقاء بقطاع الخدمات المجلس الوزاري للخدمات برئاسة سمو الشيخ منصور بن زايد آل نهيان وزير شئون الرئاسة، ويضم أحد عشر وزيراً، ويتولى المجلس تنفيذ السياسة العامة للحكومة وإصدار التعليمات الملزمة بشأنها، ودراسة تقارير سير العمل في الوزارات والأجهزة الحكومية ومدى التزامها بالسياسة العامة للحكومة وإصدار القرارات الملزمة بشأنها، ومتابعة تنفيذ القوانين واللوائح وإصدار التعليمات في الموضوعات التي تحال إلى المجلس من رئيس الدولة أو من مجلس الوزراء أو من رئيس مجلس الوزراء إضافة إلى اختصاصات أخرى.

المجلس الاعلى الوطني

واصدر صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس الدولة ,في ١٣ يونيو ٢٠٠٦م قانونا بانشاء المجلس الاعلى للامن الوطني يهدف الى تحقيق امن الاتحاد وسلامته من جميع الجوانب الامنية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية .

ويشكل المجلس الاعلى للامن الوطني برئاسة صاحب السمو رئيس الدولة ونائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء نائبا للرئيس وعضوية كل من نائب القائد الاعلى للقوات المسلحة ووزير الدفاع ووزير الخارجية ووزير الداخلية ووزير شئون الرئاسة ورئيس جهاز امن الدولة ورئيس اركان القوات المسلحة ومستشاراً للامن الوطني ,ويتبع مباشرة الى المجلس الاعلى للامن الوطني .

الازدهار الاقتصادي والاجتماعي

وحققت دولة الامارات العربية المتحدة الازدهار الاقتصادي والاجتماعي للوطن والمواطنين ,وتبوات المركز الثاني عربيا ,والمركز الحادي والاربعين دوليا , في دليل التنمية البشرية للعام ٢٠٠٥م الذي تصدره الامم المتحدة وذلك مقارنة بالمركز الرابع عربيا ,والتاسع والاربعين عالميا في العام ٢٠٠٤م .

وقد انعكست مظاهر التقدم على كافة الجوانب التنموية في الدولة ,بما فيها ارتفاع مستوى دخل الفرد ,وزيادة نفقات الدولة على الخدمات الصحية والتعليمية ,وزيادة مساهمة المراة في قوة العمل ,وانخفاض معدلات وفيات الاطفال الى ادنى حد وخلو البلاد من اهم الامراض الخطيرة والاوبئة .

واولت الدولة ,انطلاقا من قناعتها وايمانها بان الانسان هو الثروة الحقيقية , اهتماما كبيرا بتنمية الموارد البشرية ,وتوفير الرعاية الاجتماعية الكاملة لكافة فئات المجتمع ,مع اعطاء اهتمام خاص للشباب والفئات الضعيفة بما فيها المعوقون والمسنون .

واكد تقرير الاهداف التنموية للالفية الذي تعدة وزارة الاقتصاد بالتعاون مع برنامج الامم المتحدة الانمائي ,ان دولة الامارات نجحت في تحقيق الكثير من الاهداف المطلوبة ,خاصة في مجالات التعليم والصحة قبل الموعد المحدد في العام ٢٠١٥م واصبحت في مقام الدول المتقدمة .

وكانت الامم المتحدة قد نبنت مجموعة من الاهداف التنموية التي تغطي المجالات الاجتماعية مثل التخفيف من الفقر وتحسين مؤشرات التعليم والصحة ورفع مستوى مشاركة المراة في التعليم والنشاطات الاقتصادية , اضافة الى مواضيع البيئة والشراكة العالمية من اجل التنمية ,حيث تم وضع مؤشرات خصبة لاظهار مدى التقدم الذي تم احرازه في مجال تحقيق تلك الاهداف ,بالاضافة الى وضع سقف زمني لتنفيذ هذه الاهداف مدته ٢٥ عاما بدءا من العام ١٩٩٠م .

وركزت الاستراتيجيات التنموية لدولة الامارات على تفعيل دور القطاع الخاص وتنويع مصادر الدخل وتنمية الموارد البشرية ونقل التكنولوجيا وابقاء كل المتطلبات الاساسية للدخول في النظام الاقتصادي العالمي الجديد .

واوضح التقرير الذي اصدرته وزارة الاقتصاد في شهر نوفمبر الحالي عن التطورات الاقتصادية والاجتماعية ,وان الناتج المحلي الاجمالي للدولة ارتفع العام الماضي بنسبة ٢٩,٣ بالمائة بالاسعار الجارية لتصل الى نحو ٤٨٥ مليار درهم مقابل ٣٨٤ مليار درهم عام ٢٠٠٤م .

واشار التقرير الى الارتفاع المستمر في الناتج المحلي للقطاعات غير النفطية الذي بلغ العام الماضي نحو ٣١٢ مليار درهم مقابل نحو ٢٦٣ مليار درهم عام ٢٠٠٤م مما يعكس نجاح سياسة الدولة في تاسيس اقتصاد متنوع للموارد وراسخ له مقومات الاستمرارية ,حيث اصبحت نسبة مساهمة القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي الاجمالي حوالي ٦٤,٣ بالمائة .

واوضح التقرير ان التجارة الخارجية تعد عضوا مؤثرا في اقتصاد الدولة ,وتشكل نسبة عالية من الناتج المحلي الاجمالي تبلغ ١٤٩ بالمائة , مما يعكس ارتباط الدولة بالعالم الخارجي تصديرا واستيرادا ,وتطور حجم الفائض في الميزان التجاري من ٦٩ مليار درهم في العام ٢٠٠٤ الى ١٢٧ مليار درهم في العام ٢٠٠٥م.

كما توقع التقرير ان ترتفع قيمة الصادرات السلمية بنسبة ٢١ بالمائة عن العام ٢٠٠٥ لتصل الى ٥١٤ مليار درهم ,يتمثل فيها الخط بنسبة ٤٠ بالمائة ,فيما سترتفع قيمة واردات الدولة السلعية بنسبة ٣ بالمائة لتصل الى ٣٠٦ مليارات درهم .

وتوقع تقرير وزارة الاقتصاد ان يرتفع الناتج المحلي الاجمالي للدولة خلال العام ٢٠٠٦م ليصل الى نحو ٥٩٧ مليار درهم .

الامارات مركز جذب للمستثمرين

اصبحت دولة الامارت العربية المتحدة مركز استقطاب المستثمرين ورجال الاعمال من كافة دول العالم ,ونقطة جذب لانواع من الاستثمارات العالمية نتيجة توفر المناخ الاستثماري من جهة وتعدد الفرص الاستثمارية المتاحة من جهة ثانية .

واكد تقرير الاستثمار العالمي للعام ٢٠٠٥ م الذي صدر عن مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية / الاونكتاد / بان دولة الامارات احتلت المرتبة /٢٢/ بين افضل اقتصاد في العالم من حيث القدرة على استقطاب استثمارات اجنبية مباشرة .

وشهدت دولة الامارات خلال العامين الماضين توجها استراتيجيا في سياستها الاستثمارية ,يتمثل في توجة الشركات الاماراتية نحو العالمية من خلال شرائها شركات عالمية ,مما يعد ابرز تحول اقتصادي تشهده الدولة .

فيما اكد تقرير الاداء الاقتصادي لدولة الامارات للعام ٢٠٠٥م على استمرار زيادة حجم الاستثمارات بالدولة في العام ٢٠٠٥م موزعة على القطاعات المختلفة بهدف تحقيق التنمية الموازنة المنشودة حيث نفذت الدولة استثمارات بلغت نحو ٩٣,٧ مليار درهم في العام ٢٠٠٥ وبلغت نسبة الاستثمارات الى الناتج المحلي في العام نفسه نحو ١٩,٣٪ ,وهي نسبة تعبر عن اهتمام الدولة والجانب الاستثماري لتحافظ على قوة دفع عملية التنمية .

واوضح التقرير ان القطاع الخاص لا يزال يلعب الدور الاكبر في الاستثمارات وبنسبة ٥٠,٩٪ من جملة الاستثمارات المنفذة في العام ٢٠٠٥م , بينما كانت نسبة الاستثمارات في القطاع العام ٣٤,٧ ,ونسبة استثمارات القطاع الحكومي ١٤,٤٪ .

وقد زاد معدل نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي بشكل كبير ليصل الى ١١٣ الف درهم في العام ٢٠٠٥ م بنسبة زيادة ٢٧,٢٧٪ عن العام ٢٠٠٤م البالغ ٨٨ الف درهم وبنسبة ٤١,٧٧٪ عن العام ٢٠٠٣م البالغ ٧٩ الف درهم .

الميزانية العامة للعام ٢٠٠٧م

واعتمد مجلس الوزراء في اجتماعة في ١٥ اكتوبر ٢٠٠٦م ,الميزانية العامة للدولة للعام المالي ٢٠٠٧م والتي قدرت مصروفاتها بنحو ٣٨ مليارا و ٤٢٥ مليون درهم ,والايرادات بنحو ٢٨ مليارا و ٤٢٥ مليون درهم ,دون اي عجز في الميزانية ,وركزت الميزانية العامة على دعم قطاع الخدمات , واعتمدت ٧,١ مليار درهم لقطاع التعليم العام والعالي والجامعي 1.5 , مليار درهم لقطاع الصحة 6.5 ,مليار درهم لمشروعات البنية الاساسية , 2.72مليار درهم لمشروعات الطرق بالاضافة الى دعم قطاع الامن والشرطة .

واكد صندوق النقد الدولي ,في تقرير اصدره في مايو ٢٠٠٦ على ان اقتصاد الامارات يعد مزدهرا وهو يستمر في التوسع يوميا .

واشادت بعثة صندوق النقد الدولي التي زارت الدولة بالاداء الاقتصادي المتميز للامارات ,والذي تحقق نتيجة سياسة الدولة في اعتماد آلية السوق وتعزيز السياسة الاقتصادية ,والادارة الحكيمة في استثمار وادارة عوائد النفط واعطاء القطاع الخاص دورا مهما في التنمية ,ونجاح الدولة في تحويل اقتصادها الى اقتصاد متكامل موجة نحو تعزيز دور الدولة كمركز اقليمي لتصدير الخامات في المنطقة ,كما رحبت البعثة بانجازات الحكومة الاتحادية في شان الاصلاحات المالية ومنها مشروع ميزانية البرامج والاداء ,وتطبيق نظام احصائيات المالية الحكومية العالمي ,وحساب الخزانة الموحدة والنظام المحاسبي الالي الجديد .

كما اكد صندوق النقد الدولي ,في تقرير حديث نشر في شهر اكتوبر ٢٠٠٦م ,ان دولة الامارات تتمتع بفوائض مالية عالية ,ولا توجد عليها اية ديون خارجية .

قانون حماية المستهلك

وأصدر صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس الدولة في ٢٧ أغسطس ٢٠٠٦م قانون حماية المستهلك، الذي يقضي بتشكيل لجنة عليا لحماية المستهلك برئاسة معالي وزيرة الاقتصاد. ومنح القانون وزيرة الاقتصاد الحق في اتخاذ أي إجراءات للحد من حدوث أي زيادة غير طبيعية في الأسعار حماية مصالح المستهلكين وعدم الإضرار بهم.

السياسة النفطية

وتسهم دولة الإمارات بفعالية من خلال عضويتها في منظمة الأقطار الصادرة للبترول (أوبك) في استقرار اسعار النفط ومعالجة أي خلل في عملية التوازن بين العرض والطلب في سوق النفط العالمية، وتحرص على تامين الإمدادات النفطية إلى الدول المستهلكة بأسعار عادلة ترضى الطرفين، وبما يحقق المصالح المشتركة للدول المستهلكة والمنتجة.

التطور الصناعي

وحقق القطاع الصناعي في دول الامارات طفرات كبيرة تمثلت بزيادة عدد المنشات الصناعية واستثماراتها في مختلف إمارات الدولة ودخول الدولة في مشاريع صناعية كبرى مشتركة مع العديد من المؤسسات العالمية وإقامة مناطق صناعية ضخمة لجذب الاستثمارات في القطاع الصناعي الامر الذي ساهم في لعب هذا القطاع دورا محوريا في تنفيذ الاستراتيجيات التي اعتمدتها الدولة لتطوير القاعدة الاقتصادية والإنتاجية وتنويع مصادر الدخل وعدم الاعتماد على النفط كمصدر وحيد للدخل القومي واكد تقرير لوزارة المالية والصناعة ان القطاع الصناعي شهد خلال الثلاث السنوات الماضية نموا بلغ ١٢٪ سنوياً ,حيث يعتبر ثاني اكبر مساهم في الاقتصاد الوطني , اذا يشكل ناتجة نسبة ١٣٪ من اجمالي الناتج المحلي للعام ٢٠٠٥م , وارتفعت الاستثمارات المالية بشكل كبير في هذا القطاع سواء من خلال المؤسسات الوطنية او دول مجلس التعاون او من مختلف دول العالم , وبلغت اكثر من ٦٨,٢٢ مليار درهم في نهاية العام ٢٠٠٥م بزيادة ١٨٧٪ عن استثمارات العام ٢٠٠٤م ,تتوزع على نحو ٣٢٩٤ مؤسسة صناعية بزيادة ٥٣٪ ,ويعمل فيها ٢٤٥,٧ الف عامل .

وانشات الدولة مناطق حرة لتحقق اهداف متعددة منها جذب رؤوس الاموال والتكنولوجيا الاجنبية بجانب راس المال الوطني للعمل في هذه المناطق عن طريق التسهيلات المالية والتشريعية للمشروعات التي تعمل في المنطقة الحرة سوءا اكانت مشروعات وطنية ام اجنبية وتشجيع الصناعات التصديرية التي تساعد في تحقيق فائض في الميزان التجاري للدولة من ناحية والعمل على حسن استغلال الموارد الوطنية البشرية والمادية وتكوين قاعدة صناعية تكون اساسا للتنمية الاقتصادية والبشرية .

وتوجد بدولة الامارات اكثر من ١٦ منطقة حرة ,تمكنها لتكوين مكانا خصباً للاستثمارات ,ومركزا للشركات العالمية حيث يمكن اقامة وتملك المشاريع في بعضها بنسبة ١٠٠ بالمائة والاستفادة من التسهيلات والخدمات المقدمة والاجراءات الميسرة والمشجعة فيها . وتتمتع دولة الامارات بعضوية مؤسسة اتحاد المناطق الحرة الدولية التي تضم اكثر من ٥٠٠ منطقة حرة في العالم .

الاتصالات

وشهد قطاع الاتصالات تطورات مهمة على صعيد اعادة تنظيم هذا القطاع ,بعد ان الغت الدولة الاختصاص الحصري الذي كان ممنوحا لمؤسسة الامارات للاتصالات / اتصالات / منذ انشائها في العام ١٩٧٦م

واعلنت اللجنة العليا والتي تم تشكيلها للاشراف على قطاع الاتصالات في الدولة عزمها على تحرير قطاع الاتصالات بحلول العام ٢٠١٥م وذلك في اطار سعي الحكومة لجعل سوق الاتصالات متوافقا مع التزامات الدولة على الصعيدين الاقليمي والدولي .

ومنحت اللجنة في ١٢ فبراير ٢٠٠٦م ترخيصا لشركة ثانية لانشاء وتشغيل وادارة شبكة اتصالات وتقديم خدمات الاتصالات المختلفة في الدولة ,وهي شركة الامارات للاتصالات المتكاملة / أي .اي . تي . سي /.

وتقدم / اتصالات / نطاقا واسعا من الخدمات الحديثة ,بدءا من الخدمات الهاتفية الاساسية وما يتصل بها من خدمات مثل البريد الصوتي وتحويل المكالمات ,وخدمات الجيل الثاني من الهواتف الثابتة ووصولا الى احدث خدمات الهاتف المتحرك وتبادل البيانات واكثرها تطورا كخدمة بروتوكول التطبيقات اللاسلكية / دبليو . اية .سي / وخدمة الترابط بالحزم العامة / جي . بي . آر . أي/ وخدما ا لجيل الثالث للهواتف المتحركة /جي - ٣ / ,وخدمة الترابط بالوسائط المتعددة / ام .ام . اس / الى جانب خدمات / الانترنت / والتجارة الالكترونية ,والكابل التلفزيوني ومقاصة بيانات الهاتف المتحرك / جي . اس . ام / .

ويعتبر معدل استخدام الهواتف المتحركة في دولة الامارات العربية المتحدة من بين اعلى المعدلات العالمية ,ولدى / اتصالات / اتفاقيات تجوال مع اكثر من ٢٦٠ مشغل هواتف متحركة في معظم دول العالم .

توفر المؤسسة خيارات متعددة لعملائها للاتصال ,بما فيها بطاقة / واصل / للهواتف المتحركة / جي . اس . ام / المدفوعة مقدما .

الخدمات العامة

وتركزت اولويات توجهات المسيرة الاتحادية على توفير مستوى متقدم من الخدمات العامة في قطاعات الصحة والتعليم والاسكان والماء والرعاية الاجتماعية وتنمية الموارد البشرية المواطنة .

ونفذت الدولة استراتيجيات متعددة لتاسيس نظام تعليمي متطور يواكب العصر وتقنياته المعرفية ويرتقي بمستوى الدارسين الى المستويات العالمية .

وقد شهدت مسيرة التعليم العام والعالي منذ قيام اتحاد دولة الامارات العربية المتحدة طفرات متلاحقة ,حيث ارتفع عدد المدارس الحكومية والخاصة في العام الدراسي ٢٠٠٦/٢٠٠٧م الى ١٢٥٦ مدرسة حكومية وخاصة تضم اكثر من ٦٥٠ الف طالب وطالبة ,من بينها ٧٥٦ مدرسة حكومية تضم ٢٨٠ الف طالب وطالبة ,و٥٠٠ مدرسة خاصة تضم ٢٧٠ الف طالب وطالبة في جميع مراحل التعليم العام ,وذلك مقارنة مع ٧٤ مدرسة حكومية فقط عند قيام الاتحاد كانت تضم ٧٣ الفا و ٨٠٠ طالب وطالبة .

وحققت مؤسسات التعليم العالي زيادة ملحوظة في اعداد المقبولين فيها ,وتم افتتاح ثلاث جامعات جديدة في امارة ابو ظبي هي جامعة السوربون ابو ظبي ,وجامعة ابو ظبي ,وجامعة الحصن .

واعتمد معالي الشيخ نهيان بن مبارك آل نهيان وزير التعليم العالي والبحث العلمي ,في ٢٦ يوليو ٢٠٠٦م دفعات جديدة من الطلبة المقبولين بمؤسسات التعليم العالي وكذلك طلبة البعثات الخارجية للعام الجامعي ٢٠٠٦-٢٠٠٧م والذين بلغ عددهم ٩ الآف و ٧٤٧ طالبا وطالبة من بينهم ٢٢٩٣ طالبا وطالبة بجامعة الامارات وجامعة زايد ١٠٧٤ طالبة ,وكليات التقنية العليا ٦٠١٢ طالبا وطالبة سيتم ايفادهم في بعثات خارجية من بينهم ١٣٨ في دراسات عليا .

وقد بلغ عدد مؤسسات التعليم نحو ٤٠ مؤسسة ,عدا جامعتي زايد والامارات وكليات التقنية العليا وجامعة / السوربون - ابو ظبي / .

وارتفعت النفقات على الخدمات التعليمية من اربعة مليارات و٢١٥ مليون درهم في العام ٢٠٠٤م الى ٧,١ مليار درهم في ميزانية العام ٢٠٠٥م.

وحرصت الدولة على الحفاظ والارتقاء بالمستوى المتقدم للخدمات الصحية ,حيث بلغ الاعتماد المالي لهذا القطاع في ميزانية العام ٢٠٠٧م اكثر من ١,٥ مليار درهم ,ونفذت برامج متطورة تخدم الجانب الوقائي ,بالاضافة للجانب العلاجي ,وبدأ العمل بالتامين الصحي الشامل للعاملين بالدولة للوافدين وتوسيع عادة الخدمات الصحية لتصل الى كل المناطق مرتكزة على مفهوم الرعاية الصحية الاولية والرعاية الطبية والتاهيلية .

ولم تكن البنية الاساسية للخدمات الصحية عند قيام اتحاد دولة الامارات تتعدى ٧ مستشفيات تضم ٧٠٠ سرير علاجي و١٢ مركزا صحيا ,الا ان وزارة الصحة والدوائر الصحية الحكومية والقطاع الخاص انشات العديد من المستشفيات حتى بلغت في العام ٢٠٠٥ نحو ٧٠ مستشفى تضم سبعة الاف و ٧٧٣ سريرا و ١١٥ مركزا صحيا ,وبلغ عدد الاطباء البشريين ستة الاف و ٨٣٤ طبيبا وعدد الصيادلة الفين و ٤٧٠ وعدد اطباء الاسنان الفا و ٣٦٨ طبيبا وعدد الممرضين ١٣ الفا و٦٣٦ ممرضا .

وحققت دولة الامارات نجاحا قياسيا في خفض معدلات وفيات الاطفال على صعيد الشرق الاوسط ,حيث صنف المكتب الاقليمي لمنظمة ا لصحة العالمية للشرق الاوسط دولة الامارات في مقدمة احدى عشرة دولة من دول الاقليم التي حققت نجاحا في خفض معدل وفيات الاطفال والبالغين على حد سواء ,حيث بلغت ٨ في المائة لكل الف مولود ,بينما بلغت النسبة في بعض الدول العربية اكثر من ١٠٠ لكل الف مولود ,وكانت منظمة الصحة العالمية قد اعلنت في نهاية العام ٢٠٠٢م خلو الامارات من شلل الاطفال ومرض الملاريا .

الاسكان

وتقوم برامج وخطط السياسة الاسكانية للدولة ,على تمليك المواطنين وحدات سكنية مجانية تتلاءم وخصائصهم السكانية وبيئتهم المحلية من حيث التصاميم العمرانية ,بما يوفر لهم الحياة الكريمة والاستقرار الاجتماعي ,وقد تضافرت جهود عدة جهات اتحادية ومحلية ,ومنها وزارة الاشغال العامة ,وبرنامج الشيخ زايد للاسكان وبرنامج محمد بن راشد للاسكان ,ومجلس الاعمار ,وبرنامج الاسكان الحكومي بدبي وهيئة قروض الاسكان بابو ظبي ,ولجنة الاسكان بالشارقة وبلديات الدولة ,وغيرها من الدوائر الحكومية المختصة في اقامة عشرات الالاف من المساكن الشعبية ,وانشاء المدن العصرية التي انتشرت في جميع المناطق الصحراوية والجبلية النائية ,والتي شكلت مستوطنات بشرية جديدة ضخمة احيطت بشبكة متكاملة من الخدمات . ونفذت وزارة الاشغال العامة خلال السنوات الماضية اكثر من ١٧ الفا و ٤٠ وحدة سكنية ,بلغت تكلفتها نحو مليارى درهم ,اضافة الى تنفيذ العديد من الاضافات لتوسعة المساكن القائمة , واحلال مساكن جديدة محل المساكن القديمة التي انتهى عمرها الافتراضي .

وامر صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد ال نهيان رئيس الدولة , خلال جولته التفقدية للامارات الشمالية في شهري ابريل ومايو ٢٠٠٥م باعتماد مبلغ ٣٠٠ مليون درهم لانشاء وحدات سكنية جديدة للمواطنين في امارة الفجيرة ,واجراء صيانة عاجلة للبيوت المتضررة بالامارة كما امر بتخصيص مبلغ ٥٠ مليون درهم لاجراء صيانة عاجلة للمساكن الشعبية في امارة راس الخيمة ,الى ان يتم بناء مساكن جديدة بديلة للمواطنين ,ووجة سموه وزارة الاشغال العامة بسرعة انجاز هذه المشاريع .

واعلنت حكومة ابو ظبي في اكتوبر ٢٠٠٦م ,اطلاق رؤية عصرية جديدة لمساكن المواطنين تقوم على مفهوم المجمعات السكنية المتكاملة كبديل لمفهوم المساكن الشعبية ,من خلال بناء ١٨ الف وحدة سكنية في امارة ابو ظبي تبلغ تكلفتها نحو ٣٣ مليار درهم .

وقدم برنامج الشيخ زايد للاسكان منذ بدء نشاطه في العام ٢٠٠٠ اكثر من ١٠ الاف و ٢٣٨ منحة للمواطنين في جميع ارجاء الدولة ,بلغت تكلفتها ٤مليارات و٢٠٠ مليون درهم ,ونفذ البرنامج العديد من المجمعات السكنية في امارات راس الخيمة والفجيرة وام القيوين استفاد منها عدد كبير من ذوي الدخل المحدود ,فيما قدم قروضا سكنية لمن تزيد رواتبهم على عشرة الاف درهم ,ومنحا سكنية لمن تقل رواتبهم عن ١٠ الاف درهم .

وشكل برنامج الشيخ زايد للاسكان اضافة رائدة ومهمة لجهود الدولة في مجال التخطيط العمراني ,وتقوم فكرته على تخصيص الحكومة ٦٤٠ مليون درهم او اكثر سنويا لتمويل مشاريع الاسكان للمواطنين من ذوي الدخل المحدود من الذين يقل متوسط دخلهم الشهري عن ١٠ الاف درهم ,حيث يقدم لهم البرنامج قروضا للاسكان في حدود ٥٠٠ الف درهم ,تسدد خلال ٢٥ سنة بدون فوائد ,كما يقدم البرنامج منحا ومساعدات للشرائح المحتاجة .

الماء والكهرباء

وعملت دولة الامارات على توفير الاحتياجات المتنامية للسكان في مجال توليد الطاقة وانتاج المياة ,وخاصة في المدن والمناطق السكنية الجديدة ,وكذلك لمواكبة التقدم الاقتصادي والعمراني والصناعي والاجتماعي الذي تشهده البلاد .

ووصلت القدرة الانتاجية للهيئة الاتحادية للكهرباء والماء في العام ٢٠٠٦م الى ١٣٦٢ ميجاوات ,والمياة ٤٨,١٤ مليون جالون من المياة يوميا .

وارتفع حجم الاستثمارات المالية التي تمكنت هيئة مياة وكهرباء ابو ظبي من جنبها ,منذ تاسيسها في العام ١٩٩٨م وانطلاق برنامجها لخصخصة قطاع الكهرباء والماء الى ٤٠ مليار درهم .

وبلغت التكلفة الاجمالية لمشاريع انتاج وتوليد الطاقة والمياة لهيئة كهربا ومياة دبي خلال عامي /٢٠٠٥- ٢٠٠٦م/ نحو مليار درهم .

وتنفذ هيئة وكهربا الشارقة حاليا مشاريع جديدة تتجاوز قيمتها مليار و٨٤٢ مليون درهم .

بناء الانسان

واولت المسيرة الاتحادية أولوية مطلقة لبناء الانسان ,واكد صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس الدولة ,في كلمته في العيد الوطني الرابع والثلاثين ,ان الانسان هو هدف التنمية وغايتها ,وان العمل سيستمر بالنهوض بالموارد البشرية وتطوير قدراتها العلمية ومهاراتها وخبراتها الفنية والثقافية من خلال توفير وتطوير بيئة تعليمية تستجب لاحتياجات التنمية الشاملة في مختلف جوانبها.

واولت الدولة اهتماما كبيرا بالشباب باعتبارهم هم عماد الوطن والركيزة الاساسية في بناء عملية التنمية الشاملة واهتمت بالثقافة والاداب والفنون لتحفيز الشباب على الابداع والابتكار ,وانشات المراكز الثقافية والعلمية بمختلف انحاء الدولة ,ورصدت العديد من الجوائز التشجيعية في مجالات الفكر والثقافة والعلوم ,ومن ابرزها / جائزة الشيخ زايد للكتاب / التي اعلنت في شهر اكتوبر الماضي وتبلغ قيمة جوائزها ٧ ملايين درهم لتكون بذلك اضخم جائزة للكتاب على مستوى العالم

وحققت المراة مكاسب وطنية جديدة غير مسبوقة على صعيد المنطقة , بتمثيلها في السلطتين التنفيذية والتشريعية ,وشغلها مقعدين في مجلس الوزراء بالاضافة الى تمثيلها بنحو ١٢٠٠ شخصية نسائية في الهيئة الانتخابية لانتخاب ٢٠ عضوا في المجلس الوطني الاتحادي من بين اعضاء الهيئة الذين يصل عددهم الى اكثر من ٦ الاف عضوا مما اتاح امامها فرصة الترشيح لعضوية المجلس الوطني الاتحادي ,وكانت المراة قد حققت على مدى العقود الثلاثة الماضية ,بمناصرة المغفور له الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان "طيب الله ثراه " العديد من المكاسب والمنجزات ,مما اهلها لان تنهض بمسؤولياتها كاملة الى جانب الرجال في مختلف مجالات التنمية , من خلال اسهامها النشط في التحولات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وغيرها من المجالات ,على قاعدة المساوات والتكافؤ في الحقوق والواجبات ,وفي اطار من الالتزام بتعاليم الدين الاسلامي الحنيف والشريعة الاسلامية السمحاء والعادات والتقاليد المتوارثة .

وفي خطوة تستهدف تعزيز دور المراة ومشاركتها في التنمية المستدامة ,وتفعيل دورها وحضورها على ا لمستويات الاقليمية والدولية , اصدر صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس ال